

## حب الله : مستثمرون في مسيرة تحرير قطاع الاتصالات

الذي صدر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ / ٤ / ٢٠٠٩ على كافة قطاعات الاتصالات العاملة في لبنان، بحسب الأولويات التالية: الخدمات ذات القيمة المضافة، خدمات الخلوي، خدمات الإنترنت، خدمات الخط الثابت، و ثم ما تبقى من قطاعات أخرى معنية.

٢- البدء بتطبيق نظام شؤون المستهلكين وميثاق قواعد ممارسة الخدمات ذات القيمة المضافة مباشرة بعد احالتهما من قبل معالي الوزير الى مجلس شوري الدولة لإبداء الرأي فيهما، و ثم نشرهما في الجريدة الرسمية، والمباشرة بتنفيذهما ومراقبة أداء اسواق الخلوي والثابت والحزمة العريضة.

٣- نقل صلاحيات الموافقة على استيراد المعدات من الوزارة الى الهيئة وذلك بعدما سبق و صدر نظام الموافقة على المعدات في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ / ٤ / ٢٠٠٩.

٤- مباشرة اعادة النظر في سياسات التوزيع المتبعة في سوق الخلوي لتفادي نشوء السوق السوداء.

وقد بدأت مراحل اعداد هذا الاتفاق وتنفيذه، على ان يلمس جميع المعنيين الانطلاقة الفعلية لها خلال شهر تموز المقبل، بما لها من اثر ايجابي في المستهلك والقطاعين العام والخاص.

أكد الدكتور عماد حب الله رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالإجابة، استمرار الهيئة في مسيرة تحرير وتطوير قطاع الاتصالات في لبنان «كمؤسسة تتمتع بالاستقلالية الادارية والمالية مهما كثرت التحديات»، كذلك اكد ثقته الكاملة «بقدره الهيئة على تحدي الصعاب والمضي قدماً في خطة القطاع وبرنامج تطويره، والاستمرار في بناء مؤسسة ناجحة مبنية على قيم المواطنة والشفافية والمساءلة والإنتاجية».

وطمأن حب الله القطاع الخاص والمستثمرين المهتمين في سوق الاتصالات اللبنانية الى ان «التعاون القائم مع وزارة الاتصالات هو استمرار لعمل الهيئة منذ ثلاث سنوات والمبني اساساً على تشجيع المنافسة العادلة والمنصفة في حق الجميع، وعلى تأمين مناخ استثماري مشجع، واستكمال الانتقال السلس والسريع لبقية الصلاحيات المناطة بالهيئة، بمعزل عن اي ابعاد سياسية قد يتم تأويلها من قبل البعض».

واعلن في كلمة له في مؤتمر «عريكوم» اول من امس، عن اهم بنود الاتفاق الذي تم بين الهيئة والوزارة، وهي:

١- البدء بتطبيق نظام جودة الخدمة ومؤشرات الأداء الأساسية